# تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني–الإفريقي

**رياض بن عياد**
**طالب دكتوراه جامعة البليدة 02**
**تحت إشراف الدكتورة شابو وسيلة**

**ملخص**

بسبب التنافس الكبير بين الدول المتقدمة الغربية على القارة الإفريقية،سعى الأفارقة إلى تنظيم الشراكات التنموية مع الدول جنوب جنوب وأهمها الصين ولكن في إطار مؤسسي له بعد قانوني،وأصبح الإتحاد الإفريقي والدول الإفريقية تدخل في شراكات من أجل التنمية عوض تلقي المساعدات بالطريقة التقليدية،فأسس الجانبان الإفريقي والصيني منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لتعزيز الشراكة وتحقيق التنمية،واهتم الجانبان بالشراكة الاقتصادية كون الدول الإفريقية ضعيفة اقتصاديا وتنمويا وتسعى للاستفادة من التجربة الاقتصادية الصينية الناجحة،والصين بدورها تسعى لتلبية حاجيات سوقها من مواد أولية وإيجاد سوق أجنبية لصادراتها وضمان حصة تجارية من لإفريقيا لها،وأضفى الجانبان على المنتدى الصفة القانونية من خلال طريقة تأسيسه وطريقة عمله ولوائحه التي يصدرها.

**Abstract**

The great competition between the developed countries on the African continent intensified, Africans sought to organize development partnerships with South South countries, mainly China, but within an institutional framework with legal dimension. African and Chinese Forum on China-Africa Cooperation to promote partnership and achieve development, and the two sides concerned the economic partnership because the African countries are weak economically and development and seek to benefit from the successful Chinese economic experience, China in turn seeks to meet the pilgrim Its market of raw materials, the creation of a foreign market for its exports and guaranteeing a commercial share of Africa. The two sides provided the forum with legal status through the method of its establishment, the manner of its work and the regulations issued by it.

**مقدمة**

تعتبر الصين أكبر دولة نامية في العالم،وتعمل على تقوية التعاون وتطوير العلاقات مع الدول النامية الأخرى في سياساتها الخارجية،وازداد شكل التعاون مع الدول الإفريقية والإتحاد الإفريقي في نهاية القرن العشرين،ففي شهر أكتوبر عام 2000 أسست المبادرة الصينية الإفريقية والتي تسمى "منتدى التعاون الصيني الإفريقي المشترك " من أجل خلق مواقف موحدة لمواجهة تحديات القرن الجديدة وعلى رأسها العولمة،وفي إطار هذا المنتدى عزز الطرفان التعاون الكامل بينهما وقامت الصين بخفض و إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية،وفي المقابل منحت الدول الإفريقية للصين الأولوية في الحصول على المواد الخام،وتم إلغاء التعرفة الجمركية وتشجيع الاستثمار المتبادل وتطوير التنمية البشرية،والتعاون في مجال الرقابة الصحية وفي مجال السياحة والتبادل الثقافي وغيرها من مجالات التنمية الشاملة.

وأصبح منتدى التعاون الصيني الإفريقي منصة مهمة للحوار الجماعي بين الدول التي تنتمي لكتلة جنوب جنوب (الصين وإفريقيا)،وآلية فعالة للتنمية بين الصين ودول إفريقيا،ومن خلاله طورت الصين علاقات دبلوماسية مع معظم دول القارة الإفريقية وطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول لم تكن لها علاقات سابقة.[1]

**إشكالية** : فيما يتمثل الإطار القانوني للتعاون الصيني الإفريقي؟ وما هي الميادين التعاونية بين الصين وإفريقيا؟

## المبحث الأول

## المنتدى الصيني الإفريقي كإطار للشراكة

لما حدث التقارب الصيني الإفريقي في مجال التنمية والتعاون وضع له إطار قانوني وتنظيم محكم يتم من خلاله التعاون في كل المجالات لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة،سمي هذا الإطار المؤسسي بمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي وهو فضاء يجمع الدول الإفريقية والصين في إطار تعاون جنوب جنوب الذي أوصت به الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بسبب القرب الإيديولوجي لهذه الدول والتشابه في نمط النظام القانوني والسياسي،فهي الأقرب لتبادل المنافع مع بعضها،وفيما المطلبين التاليين تبيان لتنظيم عمل المنتدى وطريقة عمله.

**المطلب الأول :تنظيم المنتدى وآليات عمله**

منتدى التعاون الصيني الإفريقي هو مؤسسة يتم خلالها التنسيق للشراكة بين الأطراف،وهو محكوم بنظم قانونية دولية تحدد تنظيمه وطريقة عمله،فالفرع الأول يبين تنظيم منتدى التعاون الصيني الإفريقي والفرع الثاني يبين آليات عمل المنتدى.

**الفرع الأول :تنظيم المنتدى**

المنتدى هو مؤسسة مستقلة عن الدول تهدف إلى إنماء التعاون الودي بين الصين والدول الإفريقية في سياق جديد لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية،وتعمل في نطاقها الصين والدول الإفريقية والإتحاد الإفريقي من أجل بناء مبادرة مشتركة بين الطرفين،وأنشئ المنتدى التعاوني بين الصين وإفريقيا بعد المؤتمر الوزاري لعام 2000 الذي جمع وزراء أفارقة وصينيين في بيجين عاصمة الصين في الفترة مابين 10 حتى 12 أكتوبر 2000،يهدف المنتدى أساسا إلى تعميق التفاهم المتبادل وتوسيع التوافق وتعزيز الصداقة والتعاون[2] ويضم المنتدى في عضويته 54 عضوا منهم الصين ومفوضية الإتحاد الإفريقي كممثلة عن الإتحاد الإفريقي.[3]

وتتمثل طريقة عمل المنتدى في مؤتمرات وزارية تضم وزراء خارجية ووزراء مسؤولين عن التعاون الدولي الاقتصادي،تعقد مؤتمراته عبر دورات عادية أو استثنائية عند الضرورة،وهذه الدورات تحدد برامج التعاون الثانوية ضمن برنامج رئيسي يسمى "برنامج التعاون الصيني–الإفريقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وإفريقيا ويعمل المنتدى على ثلاث مستويات ؛أولها المؤتمر الوزاري الذي ينعقد في دورات عادية كل ثلاث سنوات،ويسبقه اجتماع كبار المسؤولين الذي يعقد قبل المؤتمر الوزاري بسنة واحدة،إضافة إلى الاجتماع "الوزاري التمهيدي التحضيري" الذي يعقد قبل أيام قليلة من المؤتمر الوزاري،واجتماع رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الإفريقية في الصين وأمانة لجنة الرصد الصينية مرتين على الأقل في السنة،كما تتولى الصين والدولة الإفريقية صاحبة الاستضافة للمؤتمر مسؤولية وكفالة التنفيذ السليم لنتائج المؤتمر .[4]

**الفرع الثاني :آليات عمل المنتدى الصيني الإفريقي**

خلال الدورة الأولى للوزراء ببيجين (الصين) عام 2000 اتفق الأعضاء على إنشاء آليات لتحقيق الأهداف التنموية المشتركة وهي آليات بسيطة ؛منها آلية لمتابعة إجراء تقييم منتظم لتنفيذ تدابير للمتابعة وفي مؤتمر لوزاكا (زامبيا) أنشئ المؤتمر الوزاري آلية متابعة الصندوق وبدأ نفاذها في أفريل 2002،وتهدف هذه الآليات إلى إقامة الحوار والتشاور،إضافة لآلية المحاسبة المتبادلة التي يبدأ العمل بعد توزيع الالتزامات المتبادلة فيعمل كل طرف من خلال هذه الآلية على محاسبة الطرف الآخر خلال المؤتمرات ودورات عمل المنتدى بمدى تنفيذ التزاماته وهذا بضمان حوكمة التعاون حمل الأطراف على تنفيذ الالتزامات التنموية المتبادلة.[5]

**المطلب الثاني :طريقة عمل المنتدى**

المنتدى التعاوني الصيني–الإفريقي بتأسيسه سبق تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي وبالتالي كان للإتحاد الإفريقي موقف من هذه المؤسسة التنموية وهذا ما سنبينه في الفرع الأول،وفي الفرع02 سنبين وسائل عمل المنتدى بالتطرق لمختلف أجهزة المنتدى واختصاص كل جهاز.

**الفرع الأول :موقف الإتحاد الإفريقي من منتدى التعاون الصيني–الإفريقي**

الإتحاد الإفريقي منظمة تهتم بالتعاون بين الدول جنوب جنوب بسبب قرب المواقف السياسية بين هذه الدول و اتحادها لمواجهة العولمة والاستثمار الغربي المشروط،فقد أشاد الإتحاد الإفريقي بموقف الصين الشعبية على استضافة المنتدى ورحب بإعلان بجين وخطة عملها لعام 2007-2009،كما حث على الوفاء بالالتزامات الواردة فيها،وكلف الإتحاد الإفريقي المفوضية بدور التنسيق أثناء التحضير لمؤتمرات قمة منتدى إفريقيا–الصين حول التعاون،ولعبت دولة إثيوبيا دورا مهما بما قدمت من مساهمات وهذا باعتبارها دولة مقر للإتحاد الإفريقي وعن دورها في إنجاح مؤتمرات المنتدى.[6]

ثم أعلن مؤتمر الإتحاد الإفريقي موقفه بخصوص المفاوضات التي تجريها الدول الإفريقية مع غيرها من الدول أو المنظمات الدولية في مجال الشراكة الاقتصادية وحث مؤتمر الإتحاد الإفريقي وزراء التجارة الأفارقة أن يبذلوا جهدهم لتعزيز مصالح الجماعة الإفريقية وطلب منهم الاستمرار في توخي الحذر والثبات خلال المراحل المتبقية من المفاوضات،وأكد مؤتمر الإتحاد الإفريقي على ضرورة أن

توافق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الصين للتدابير التي يتخذها الاتحاد الإفريقي مع الصين للتدابير التي يتخذها الإتحاد على المستوى المحلي وكذلك أن توافق برامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرامج الإتحاد الإفريقي.[7]

**الفرع الثاني :وسائل عمل المنتدى الصيني الإفريقي**

يعمل المنتدى الصيني الإفريقي على ثلاث مستويات هي؛مؤتمر رؤساء الدول والحكومات،المؤتمر الوزاري،ولجنة المتابعة الصينية.

**أولا : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات**

يضم في عضويته رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود من الصين الشعبية ومفوضية الإتحاد الإفريقي،اجتمع المؤتمر مرتين منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أكتوبر 2000،فعقد أول اجتماع له عام 2006 ببيجين (الصين) والاجتماع الثاني بجوهانسبيرغ (جنوب إفريقيا) بتاريخ 15 ديسمبر 2015،يصدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات "إعلان" بعد عقد كل مؤتمر،وتعتبر الإعلانات الصادرة عن المؤتمر كمرجع قانوني للتعاون والتنمية بين الصين وإفريقيا وتحتوي الإعلانات على التزامات متبادلة.

**ثانيا : المؤتمر الوزاري**

يضم في عضويته وزراء الشؤون الخارجية،ووزراء التجارة الخارجية والتعاون الدولي ووزراء الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للصين وإفريقيا،وقد عقد المؤتمر الوزاري 06 دورات ابتداء من 10 أكتوبر 2000،وأصدر العديد من التوصيات وإعلانات وخطط عمل مشاريع التعاون والتنمية بين الصين ودول إفريقيا والاتحاد الإفريقي.[8]

**ثالثا : لجنة المتابعة الصينية**

هي لجنة صينية تأسست في نوفمبر 2000 وتتألف من 28 عضو مؤسسيا صينيا فقط،مهمتها تمويل المشاريع التنموية في إفريقيا والشراكات ومتابعة تنفيذها وتتكون من ممثلي وزارات صينية ومؤسسات مالية أهمها وزير الخارجية،وزير التجارة وزير المالية،وزير الثقافة،اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح،وزير التربية والتعليم وزير العلوم والتكنولوجيا أو من يناوبون عنهم،إضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية كالمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية،مصرف التنمية الوطنية،البنك

الصيني للواردات والصادرات،بنك الصين وبكين،ويقع مكتب هذه اللجنة في وزارة الخارجية الصينية في مكتب إدارة إفريقيا.

وكمبادرة حسن نية من الصين فقد تبرعت للإتحاد الإفريقي بأحدث مجمع مركز للمؤتمرات والمكاتب،وتم تدشينه بتاريخ 28 جانفي 2012،وقدم السيد **جيا جينجلين** رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني مبلغ 600 مليون يوان لأنشطة الإتحاد الإفريقي لمدة 03 سنوات كتعبير منه حسن حسن نية الشريك الصيني،واعتبر الإتحاد الإفريقي أن هذه المبادرة الصينية تظهر التزام الصين بالعلاقات التاريخية العريقة بين الصين وإفريقيا وترغب في إستمراريتها في ظل التعاون بين دول الجنوب،وجعل الإتحاد الإفريقي من مجمع مركز المؤتمرات والمكاتب التي أهدتها الصين له بمثابة تذكار للصداقة الصينية الإفريقية ولصالح الأجيال القادمة.[9]

## المبحث الثاني

## الشراكة الاقتصادية بين الصين وإفريقيا

اهتم الإتحاد الإفريقي والدول الإفريقية في شراكتها مع الصين في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي بالتنمية الاقتصادية وحددت بالتعاون في مجال الزراعة والفلاحة والصناعة والتجارة والبنية التحتية والسياحة بين الجانبين.

### المطلب الأول :تطبيقات التنمية الاقتصادية في منتدى التعاون الصيني-الإفريقي

من أجل تعزيز الشراكة والتنمية في المجال الاقتصادي بين الصين وإفريقيا عمل الأطراف في المنتدى التعاوني الصيني-الإفريقي على تنظيمها ضمن آليتين هما المؤتمرات الوزارية حول التنمية الاقتصادية،ثم القمم الصينية الإفريقية التي يبرمها رؤساء الدول والحكومات.

#### الفرع الأول :التنمية الاقتصادية في المؤتمرات الوزارية الصينية الإفريقية

عقد منتدى التعاوني الصيني-الإفريقي خمسة مؤتمرات وزارية في مختلف الدول الأعضاء في المنتدى سواء من إفريقيا أو الصين،وفيما يلي استعراض لأهم ما نتج عن تلك المؤتمرات.

**أولا : المؤتمر الوزاري الأول حول التنمية الاقتصادية**

عقد المؤتمر الوزاري الأول حول التنمية الاقتصادية في 10-12 أكتوبر 2000 ببكين،واجتمع الوزراء المشاركون من الصين مع 44 وزير من دول إفريقيا،وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأنه من

الضروري إقامة شراكة إستراتيجية ديناميكية جديدة بين إفريقيا والصين الشعبية والتعاون في مجالات التنمية الاقتصادية وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل.[10]

ويرى الشركاء أن النظام الاقتصادي الحالي غير منصف وبالتالي يقع على عاتق الأفارقة والصين إنشاء نظام دولي جديد يلبي احتياجات هذه الدول وذلك بإقامة شراكة إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة،والعولمة لها الكثير من التحديات والمخاطر،لهذا فالشركاء أتاحوا الفرصة لاستكشاف أفكار وإستراتيجيات جدية لتطوير اقتصادهم وتعزيز قدراتهم على الاندماج في العولمة ومن أجل تحقيق ذلك فالمؤتمر الوزاري الأول قرر احترام مبادئ التعاون والمتمثلة في المساواة والمنفعة المتبادلة،التنوع في الشكل والمحتوى،الفعالية،التنمية المشتركة وتسوية الخلافات بالطرق الودية والتعاون على المستوى الحكومي.[11]

**ثانيا : المؤتمر الوزاري الثاني وخطة عمل أديس أبابا 2004-2006**

في المؤتمر الوزاري الثاني لوزراء التعاون والاقتصاد دول منتدى التعاون الصيني الإفريقي تم الإعداد لمشروع التعاون الصيني الإفريقي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لمدة 03 سنوات تبدأ من عام 2004 وتنتهي عام 2006.[12]

وكان قد اجتمع في أديس أبابا وزراء صينيين ووزراء عن 44 دولة إفريقية واعتمدوا بالإجماع على خطة عمل "التعاون الثنائي 2004-2006" لتحقيق غايات وأهداف إعلان بكين في المؤتمر الوزاري الأول،وقرر الطرفان الصيني والإفريقي خلال 03 سنوات تكثيف المشاورات وإقامة تعاون بين الطرفين داخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية،وتعهد الجانب الصيني بدعم جهود الدول الإفريقية التي لم تنظم بعد لمنظمة التجارة العالمية،والتعاون في إطار الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 57/265 من اجل التنفيذ السريع والملموس للصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

ووافق الجانب الصيني على الدخول في التعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا Nepad خاصة في مجال الوقاية والعلاج لفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والسل والملاريا،وتم وضع خطة لتنمية الزراعة والتجارة و السياحة ومناقشة مسألة الديون.[13]

وفي مجال الزراعة فالطرفان يدركان أنها الوسيلة الفعالة لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة للسكان الأفارقة وزيادة الصادرات الغذائية للدول الإفريقية نحو الصين، ويكمن التعاون الزراعي في إدارة وتطوير الأراضي والموارد المائية وبناء بنية تحتية زراعية قوية، وكذلك تربية الحيوانات المائية والأحياء المائية للدول الإفريقية الحبيسة التي ليس لها منافذ بحرية وتبادل نقل التكنولوجيا في هذا المجال،وكذلك نقل التكنولوجيا الصينية لإفريقيا وتقديم المساعدات التقنية وإنتاج الآلات الزراعية لإصلاح البنية التحتية الزراعية لإفريقيا التي مازالت تعتبر عائق أمام التنمية الاقتصادية بسبب ضعفها،فالتزمت الصين بموجب خطة أديس ابابا بتقديم قروض لتحسين البنى التحتية وبناء الجسور والسدود وتمويل المشاريع الزراعية.[14]

كما تضمنت الخطة تنمية التجارة،فسعى الطرفين إلى خلق تجارة متوازنة بين الطرفين وتعزيز الفرص للوصول إلى الأسواق،فألغت الصين التعرفة الجمركية على صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا،وأطلقت كذلك مفاوضات مع الدول الإفريقية لتحديد المنتجات التي تعفى من الرسوم الجمركية والإعفاء من التعريفات،ومن أجل تشجيع الاستثمار عقد بالتوازي مع المؤتمر الوزاري الثاني مؤتمر رجال الأعمال الصينيين والأفارقة،وأكد خلاله دعم الصين ودول إفريقيا للشراكات المتبادلة عن طريق إقامة مشاريع مشتركة لخلق فرص عمل في إفريقيا،ويخلق الطرفان إجراءات تسهيلية كتبسيط إجراءات الموافقة للشركات الصينية المهتمة بالاستثمار في إفريقيا وتشجيع الدول الإفريقية في الدخول في اتفاقيات ثنائية مع الصين حول حماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي.[15]

أما بخصوص تنمية السياحة فتدرك كل من الصين ودول إفريقيا أنها الوسيلة الفعالة لتعزيز الاقتصاد الوطني،فأقامت الصين ضمن خطة عمل أديس أبابا مركز مقصد السياحة إلى مجموعة من الدول الإفريقية هي ؛موريشيوس،زيمبابوي،تونس،كينيا أثيوبيا،سيشل وزامبيا خلال فترة 03 سنوات الموازية لخطة عمل أديس أبابا ثم توسع القائمة مستقبلا.

وأعلنت الصين ضمن خطة العمل أن مساعداتها الخارجية للدول الإفريقية لا تخضع لشروط سياسية،وأعلنت عن تخفيض نسبة ديونها لدى الدول الإفريقية إلى 1.27 مليار دولار تمس 31 دولة إفريقية الأقل نموا والمثقلة بالديون،واعتبر الأطراف أن الديون في إفريقيا هي أكبر عقبة تعترض

التنمية في إفريقيا،لهذا اتفق الطرفان على حث المجتمع الدولي على إيجاد حل لمشكلة الديون في إفريقيا.[16]

**ثالثا :المؤتمر الوزاري الثالث "خطة عمل شرم الشيخ 2010-2012"**

عقد المؤتمر الوزاري الثالث في شرم الشيخ (مصر) بتاريخ 08-09 نوفمبر 2009 بحضور وزراء التعاون الاقتصادي لكل من الطرفي الصيني ودول إفريقيا والإتحاد الإفريقي وممثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا فخلص المؤتمر الوزاري إلى إعلان شرم الشيخ وخطة عمل شرم الشيخ 2010-2012.[17]

وحسب خطة عمل شرم الشيخ وضعت خطة تكميلية لخطة عمل أديس أبابا 2004-2006 في المجال التنموي الاقتصادي واستكمالا للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية PDDAA المعتمد من طرف الإتحاد الإفريقي،وكون الحفاظ على الأمن الغذائي يشكل تحديا كبيرا في إفريقيا،فقررت الصين ودول إفريقيا والإتحاد الإفريقي أن يجعلوا من الزراعة والأمن الغذائي من أولويات تعاونهم لاسيما في مجال إنتاج الحبوب وتربية الماشية وتخزين المنتجات الزراعية،وتطبيقا لذلك ولخطة شرم الشيخ 2010-2012 التزمت الصين بإرسال 50 بعثة إلى إفريقيا في ظرف 03 سنوات وتدريب 2000 تقني زراعي في دول إفريقيا،والتزمت كذلك بتأسيس مراكز تكنولوجيا الزراعة والمقدرة بـ20 مركز خلال 03 سنوات لتقوم بتدريب الأفارقة على اختيار البذور والزراعة وتربية الأحياء المائية والحيوانات وقدمت الصين للمنتدى 30 مليون دولار لإنشاء صندوق ائتماني لدعم التعاون فيما بين الصين وإفريقيا وهذا ما سمته بتعاون جنوب جنوب.[18]

كما كان للاستثمار والتعاون في مجال الأعمال نصيب من خطة شرم الشيخ فاعتزم الطرفان على مواصلة وتشجيع توقيع اتفاقات ثنائية لتعزيز الاستثمار وحمايته وقررت الصين زيادة حجم صندوق التنمية الإفريقي إلى 03 مليارات دولار لدعم الشركات الصينية لزيادة استثمارها في إفريقيا وكذلك اجتذاب المؤيد من الأعمال التجارية والاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والمساعدة على تمكين المرأة.

وواصل الجانبان تعزيز التجارة بين الشريكين،ورحب الطرفان بالتنفيذ الناجح لسياسة الإعفاء من التعرفة الجمركية،وتعهدت الصين بفتح أسواقها للدول الإفريقية وقررت أن تمنح تدريجيا معاملة

جمركية صفرية لنسبة 95 من المائة للمنتديات لمنتجات الدول الأقل نموا في إفريقيا التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين بداية من عام 2010.[19]

والإضافة التي كانت في المؤتمر الوزاري الثالث وخطة شرم الشيخ هو التعاون في القطاع المالي والمصرفي،فاتفق الجانبان على تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الصينية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإفريقية لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا،فاتفقت كل من دول إفريقيا والصين على توسيع المعاملات البنكية وإنشاء فروع لدى الطرف الآخر بشروط تجارية ذات منفعة متبادلة وقامت الصين بدعم مؤسساتها المالية التي تنشط في إفريقيا بإنشاء ائتمان خاص يبلغ 01 بليون دولار للمساعدة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا،أما بالنسبة للديون ففي هذا المؤتمر الوزاري ألغت الصين فوائد الديون الحكومية غير المدفوعة في نهاية عام 2009 على الدول الإفريقية الأقل نموا والمثقلة بالديون بشرط أن تكون على علاقة دبلوماسية مع الصين.[20]

**رابعا : المؤتمر الوزاري الخامس "إعلان أديس أبابا"**

اجتمع وزراء الخارجية والتعاون الاقتصادي للصين و50 دولة إفريقية ومفوضية الإتحاد الإفريقي بتاريخ 19-20 جويلية 2012 ببكين في مؤتمر وزاري هو الخامس لمنتدى التعاوني الصيني-الإفريقي،ونتج عنه "إعلان بكين 2012" وحمل الإعلان عنوان "تعزيز الإنجازات وفتح آفاق جديدة للشراكة الإستراتيجية الصينية الإفريقية الجديدة.[21]

جاء في إعلان بكين خطة للتعاون في مجال الطاقة والموارد الطبيعية،فبواسطة الإعلان دعم الشركاء أعمالهم الرامية لاستغلال واستخدام موارد الطاقة بعقلانية من طرف الشركاء في المنتدى،وبحث الجانبين الصيني والإفريقي إقامة منتدى ثانوي للطاقة داخل منتدى التعاوني الصيني-الإفريقي،والصين تسعى لزيادة تحويل منتجات الطاقة والموارد الطبيعية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات،وتعتبر الطاقة هي نقطة قوة الدول الإفريقية بوصفها أصولا إنمائية ووسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا،لكن إعلان بكين 2012 حدد التعاون حصرا بين الطرفان في مجال الطاقة النظيفة والموارد المتجددة لذلك فحددت مجالات الطاقة في إعلان بكين بالمياه الجوفية وتنميتها والري وإدارة المياه بكل أنواعها،وتنمية الأحواض الصغيرة وحفر الآبار.[22]

كما جاء في الإعلان أن الصين ستعزز تعاونها مع الدول الإفريقية في مجال الإعلام والاتصال وتدريب التقنيين الأفارقة في مجال الكومبيوتر

**المطلب الثاني :القمم الصينية الإفريقية ودورها في تعزيز الشراكة الاقتصادية**

تم في نطاق منتدى التعاوني الصيني–الإفريقي ومن بين ستة اجتماعات كبرى كان هناك قمتين، وما يميز قمم المنتدى عن المؤتمرات أن هذه الأخيرة تجمع الوزراء المعنيين بالتنمية،أما القمم فيجتمع في نطاقها رؤساء الدول والحكومات،أما من الناحية الفنية فهذه القمم هي من تعد مخطط العمل الذي يتقيد به الوزراء المسؤولين عن التنمية،كما أن الإعلانات التي تصدر عن القمم وبما أنها صادرة عن رؤساء الدول والحكومات تولد شعور بالإلزام أكثر من تلك التي تصدر عن المؤتمرات الوزارية،وفيما يلي استعراض عن ما نتج من قمتي منتدى التعاون الصيني–الإفريقي.

**الفرع الأول :قمة بكين 2006 "خطة عمل بكين 2007–2009 "**

اجتمع ببكين رؤساء الدول والحكومات عن الصين و48 دولة إفريقية بتاريخ 4-5 نوفمبر 2006 في قمة للتعاون الصيني الإفريقي،وكانت هذه القمة قد عقدت بمناسبة الذكرى الخمسين لتدشين العلاقات الصينية الإفريقية،وكنية مشتركة للطرفين من أجل تعزيز الصداقة والسلام والتعاون والتنمية،تم في هذه القمة استعراض ما توصل إليه الشركاء في نصف القرن الماضي والتخطيط لتعزيز الشراكة مستقبلا واحتمالاتها في سياقها الجديدة في إطار منتدى التعاوني الصيني–الإفريقي.

لهذا أقرت الدول المجتمعة في بكين أن تزيد من دور المنتدى بسبب أن التغييرات المعقدة التي تحدث في العالم والترابط في المجتمع الإنساني ومتطلبات التنمية صارت من أولويات الدول،وعليه فالعلاقات الودية والشراكة تتماشى مع مبادئ القانون الدولي[23]،ولهذا فعن طريق إعلان بكين دعا الأطراف إلى تعزيز الحوار فيما بين دول الجنوب والشمال وناشدوا منظمة التجارة العالمية أن تعمل في مفاوضات الدوحة على تعزيز التنمية المتوازنة والمنسقة والمستدامة للاقتصاد العالمي حتى تستفيد منها كل الدول،ودعوا كذلك بإصلاح الأمم المتحدة حتى يتم تقديم خدمة أفضل لكل أعضاء المجتمع الدولي،ومفاد هذه الإصلاح هو تعزيز مهام الجمعية العامة وان تقدم المزيد من الاهتمام للتنمية،وزيادة التمثيل للدول الإفريقية داخل مجلس الأمن ووكالات الأمم الأخرى .

وحث المجتمعون باقي المنظمات المالية الدولية أن تقدم المساعدات المالية والتقنية لإفريقيا حتى تواجه الفقر والكوارث والتصحر وتعالج هذه المشاكل وتتصدى لها وكي تحقق إفريقيا أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية،وأن تستفيد على وجه السرعة الدول الأقل نموا في إفريقيا والمثقلة بالديون والدول الأرخبيلية والحبيسة.

وأعلن الجانبان عن مضاعفة الزيارات رفيعة المستوى والمشاركة في الحوارات الإستراتيجية،وتوسيع مجالات العمل وزيادة حجم التبادل التجاري عبر الاستثمار بل وحتى ضرورة استكشاف طرق جديدة للتعاون،وإعطاء الأولوية للزراعة والبيئة التحتية و الصناعة وصيد الأسماك،ونسق الجانبان بين برامج تعاون المنتدى والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا Nepad.[24]

**الفـرع 02 :قمـة جوهانسـبيرغ "إعـلان جوهانسـبيرغ حـول التعـاون الصـيني الإفريقـي 2015"**

اجتمع رئيس خمسون دولة حكومية من الشركاء في منتدى التعاون ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي بجوهانسبيرغ في 4-5 ديسمبر 2015 بشأن موضوع "إفريقيا والصين المضي قدما معا : التعاون المربح للجانبين من أجل التنمية المشتركة" فاستحدث الجانبان طريقة الشراكة بعنوان "رابح رابح".

فبسبب الارتفاع الهائل لعدد السكان 1.1 مليار نسمة في إفريقيا و1.3 مليار نسمة في الصين حتى عام 2015 وبسبب التحديات المشتركة،أعلن الجانبان تعزيز الشراكة برسم صورة جديدة من أجل اغتنام الفرص المتاحة للتنمية عن طريق تعميق التعاون الاستراتيجي بطريقة واقعية ورفعها لمستوى الشراكة الشاملة على جميع مستويات التعاون المفيدة للطرفين[25] وهذا دون الإخلال بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وسلطتها،ودون الإخلال بالديمقراطية وسيادة القانون في المجتمع الدولي بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي عادل،ويكون هذا بإصلاح الأمم المتحدة والتمثيل العادل في أجهزتها ووكالاتها المتخصصة.[26]

واعتمد الأطراف في إعلان جوهانسبيرغ خطتين للتنمية المستدامة ؛فالأولى هي خطة التنمية لعام 2030 واسعة النطاق تشترك فيها 17 دولة متقدمة تلتزم بتقديم المعونة للدول النامية في إفريقيا حتى يتم تجنب اللامساواة في التنمية بين الشمال والجنوب كونها تعيق تحقيق الانتعاش والنمو

المستدام للاقتصاد العالمي،أما خطة التنمية لعام 2063 فهي للتعاون بين دول جنوب جنوب خاصة منظومة البريكس.[27]

**الخاتمة**

وضع المنتدى طرق في تعزيز الشراكة من اجل التنمية الاقتصادية تتمثل في التوصيات والإعلانات،وكما هو معروف فالتوصيات والإعلانات ليست من المصادر القانونية الملزمة كباقي المصادر الرسمية للقانون الدولي (المعاهدات والعرف) وبالتالي فهي تضع للأطراف التزامات أدبية فقط،وإذا تم تنفيذ الالتزامات من الأطراف في المنتدى فهي نتيجة الحاجة والرغبة في التنمية،من جهة أخرى يلاحظ أن تطبيق إعلانات المنتدى بين الصين ودول إفريقيا يتم على شكل تعاون ثنائي بين الصين وكل دولة إفريقية على حدة وليس على المستوى الجماعي،وهذا ما يجعل الدول الإفريقية في مركز ضعيف.

ونحن نرى أنه من الصائب أن تعزز الشراكة داخل المنتدى بالاتفاقيات والمعاهدات،وهذا حتى يستطيع كل طرف أن يثبت تقاعس الطرف الآخر أمام القضاء الدولي إذا اقتضى الأمر،ونرى أن تسعى الدول الإفريقية إلى التكتل أفضل إما في كيان قاري موحد باسم منظمة الإتحاد الإفريقي أو على الأقل في كيانات جهوية تعزز من مركزها في مواجهة العملاق الصيني.

**قائمة المراجع:**

[1] أ. تشانغ باي جيا،التجربة الصينية : الماضي والحاضر والمستقبل،طبعة 2017 نسخة مترجمة من طرف Wisdow Housse بكين، ص 159.

[2] تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي،الموقع الرسمي للمنتدى الصيني الإفريقي http://www.focac.org/fra/ltda/ltjj/t933524.htm تاريخ زيارة الموقع يوم 2017/12/23 على الساعة 18.30.

[3] أعضاء المنتدى الصيني الإفريقي،http://www.focac.org/fra/ltda/ltjj/ الموقع الرسمي للمنتدى، تاريخ زيارة الموقع يوم 2017/12/23 على الساعة 18.30.

[4] تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي http://www.focac.org/fra/ltda/ltjj/t933524.htm مرجع سابق.

[5] د. رافع علي المدني ،الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا،العلاقات الصينية–السودانية نموذجا )2000–2010(،طبعة 2016،دار الجنان للنشر والتوزيع،ص 187.

[6] مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للإتحاد الإفريقي بشأن منتدى الصيني–الإفريقي حول التعاون،الدور العادية للمؤتمر الرقم 08 بأديس أبابا (إثيوبيا) بتاريخ 29–30 جانفي 2007مقرر رقم Assembly/au/dec160.

[7] إعلان مؤتمر الإتحاد الإفريقي حول مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية،دورة المؤتمر العادية الرقم 08 بأديس ابابا بتاريخ 29–30 جانفي 2007،الإعلان الرقم Assembly/au/decl02.

[8] د. هادي محمد برهم،التنافس الأمريكي–الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010،طبعة جانفي 2014،دار زهران للنشر عمان (الأردن)، ص 110.

[9] إعلان المؤتمر بشأن تبرع جمهورية الصين الشعبية بمجمع مركز المؤتمرات والمكاتب للإتحاد الإفريقي،الدورة العادية الرقم 18 بأديس أبابا بتاريخ 29–30 جانفي 2012،الإعلان الرقم Assembly/au/decl03.

[10] د. رافع علي المدني،الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا،العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000–2010 مرجع سابق،ص187.

[11] راجع المادة 01 من توصية المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى التعاوني الصيني–الإفريقي بتاريخ 10–12 أكتوبر 2000 ببكين.

[12] وثيقة المؤتمر الوزاري الثاني وخطة عمل أديس أبابا 2004–2006،الموقع الرسمي لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي http://www.focac.org/fra/ltda/dejbzjhy/DO2009/t163434.htm تاريخ الدخول للموقع يوم 2018/01/03 على الساعة 15.00.

[13] Préambule de déclaration de la deuxième conférence ministériel sino-africain et le plan d'adis abéba 2004-2006.

[14] Art 03 ,déclaration de la deuxième conférence ministériel sino-africain et le plan d'adis abéba 2004-2006.

[15] Art 4/5 ,déclaration de la deuxième conférence ministériel sino-africain et le plan d'adis abéba 2004-2006.

[16] د.عبير فرحات علي،الدور الإفريقي في الإسراع بالريادة الصينية للاقتصاد العالمي،طبعة 2011،المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة،ص 35.

[17] راجع ديباجة إعلان شرم الشيخ حول المنتدى التعاوني الصيني–الإفريقي 2009.

[18] Art 04 ,plant d'action CHARM ELcheikh 2010-2012.

[19] Art 4/1 ,plant d'action CHARM EL CHEIKH 2010-2012 ,3ème conférence ministériel .

[20] Art 05 ,plant d'action CHARAM EL CHEIKH 2010-2012 ,3ème conférence ministériel .

[21] الموقع الرسمي للمنتدى التعاوني الصيني–الإفريقي
http://www.focac.org/fra/ltda/dwjbzjjhss/hywj/t954376.htm تاريخ الدخول للموقع يوم 2018/01/10 على الساعة 13.00.

[22] د.عبير فرحات علي،مرجع سابق،ص38.

[23] راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 2625 المتضمن إعلان بشأن مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

[24] Art 03 ,04 et 05Déclaration du Sommet de Beijing duForum sur la Coopération sino-africaine-plan d'action Beijing.
[25] Article 01, 02 ,03 de la DÉCLARATION DU SOMMET DE JOHANNESBURG DU FORUM SUR LA COOPÉRATION SINO-AFRICAINE 2015 .
[26] Art 12 ,op ,cit.
[27] Art 13 ,14 ,op ,cit.